الاردنية — البريطانية وعلى كل من الطرفين العاليين المتعاقدين مراعاتها دون الاشارة اليها في القوانين وكان رئيس الوزراء مضطراً للحصول على المشورة في جميع الامور التي تقضي تلك الاتفاقية بالحصول على مشورة بشأنها لا ترى اللجنة من الموافق ادخال اي تعديل في القانون المار ذكره من اجل هذه الغاية اما الامر الثاني وهو التصريح عن ان مدير دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات (ينوب في شرق الاردن عن المراقب العام) فلم تر اللجنة ايضاً من الموافق قبوله لان لكل دائرة من دوائر الحكومة في شرق الاردن مدير مسؤول تناط اعمالها به ولا يمكن النص على انه يمثل في اعماله شخصاً آخر اذان ذلك ينافي الاوضاع الحكومية والأصول المتبعة في تشكيلات الدوائر في شرق الاردن وترى ان يقرر المجلس العالي الاسترحام من سمو الامير المعظم تصديق القانون كما قبله المجلس ·

٢١—٢—١٩٣٣

« فوافق المجلس على ذلك »

توفيق بك – عندنا قرار لجنة القوانين على ملحوظات صاحب السمو الملكي الامير المعظم حول قانون (ذيل قانون حقوق العائلة لسنة ١٩٢٧) :

اطلعت لجنة القوانين على ملحوظات صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم حول ذيل قانون حقوق العائلة لسنه ١٩٢٧ فتبين لها ان سموه ايده الله لا يوافق على هذا القانون ويأمر بالرجوع الى الاحكام الشرعية وان الارادة المطاعة لم تتضمن اسباب عدم الموافقة ولدى التدقيق ظهر ان سموه المعظم كان اصدر ارادة سنية بتاريخ ٣٠ مارت ١٩٣٢ موجهة لفضيلة قاضي العاصمة الشرعي تتضمن لزوم اضافة مادة قانونية الى قانون حقوق العائلة تنص على تطليق المرأة المخطوفة وعدم تزويجها من الخاطف بصورة من الصور للحيلولة دون عادة الخطف وان ذيل القانون الذي قبله المجلس التشريعي جاء في مواده كلها ضامناً الغاية التي رمى اليها سمو الامير المعظم بحيث منع تزويج المخطوفة بالخاطف واعطى قضاة الشرع حق عقد نكاح البنات من الكفوء عند وقوع العضل المنهي عنه في الكتاب الكريم لأن امتناع الأولياء عن تزويج الفتيات من الاكفياء لغايات ومنافع هو من اهم اسباب الخطف ونص فوق ذلك على تقليل المهر تسهيلاً للازدواج اذ ان ذلك ايضا يعتبر من الاسباب المشار اليها لاسيما وان الشكايات من غلاء المهور انتشرت في هذه البلاد وفي جميع البلاد المجاورة ولكل ذلك ترى اللجنة ان يسترحم من سموه العالي التصديق على الذيل المبحوث عنه كما قبله المجلس ·

٢١—٢—١٩٣٣

« فوافق المجلس على ذلك»

الرئيس — مواضيع الجلسة الآتية:

١—مايرد من اللجان

٢—الجواب على سؤال العضو قاسم بك

ورفعت الجلسة.

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

ملحق

العدد ١١٧ السنة الرابعة

الجريدة الرسمية لامارة شرقي الاردن

عمان : السبت في ١٥ ذي القعدة ١٣٥١ و ١١ آذار ١٩٣٣

مذاكرات المجلس التشريعي

الجلسة العشرون للدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني
المنعقدة بتاريخ ٢٧—٢—١٩٣٣

الفهرس

الجلسة العشرون

للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة العشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٥١ و ٢٧ شباط سنة ١٩٣٣ المصادف يوم الاثنين فى الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية وتغيب عن الجلسة حمد باشا بن جازي، حديثه باشا الخريشه، سلطي باشا الابراهيم، ماجد باشا العدوان ·

الرئيس — افتتح الجلسة ، فليقرأ الضبط ·

« قرئ »

الرئيس — تقرأ مشاريع القوانين الواردة على ديوان المجلس ·

« قرئ مشروع ذيل قانون رسوم المحاكم الشرعية لسنة ١٩٣٣ كما هو منشور في العدد (٣٧٦) من الجريدة الرسمية »

« فقرر المجلس احالته على لجنة القوانين »

« ثم قرئ مشروع قانون ذيل لقانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٣٣ كماهو منشور في العدد(٣٧٦) من الجريدة الرسمية » والاسباب الموجبة له كما يلي :

الاسباب الموجبة

نصت الفقرة (ج) من المادة الرابعة المعدلة لقانون رخص بيع التبغ لسنة ١٩٢٨ المنشورة في العدد ١٩٦ من الجريدة الرسمية على استيفاء جنيهين عن كل رخصة تعطي للاتجار بالجملة بالتبغ غير المصنوع و بما ان القانون لم يتضمن تحديداً للكمية التي تشملها كلمة (بالجملة) رؤي من المناسب سن هذا القانون تلافياً للالتباس ·

« فقرر المجلس احالته على لجنة القوانين »

قرئ مشروع قانون تعديل قانون امتياز الكهرباء لسنة ١٩٣٣ مع الاسباب الموجبة له كما هو منشور في العدد (٣٧٦) من الجريدة الرسمية »

الاسباب الموجبة

بالنظر لما تبين من ان القانون الاصلي يحتوي بعض اغلاط وضع هذا القانون لتصحيحها ·

« فقرر المجلس احالته على لجنة القوانين »

« قرئ مشروع قانون اضافة مادة لقانون تشكيلات المحاكم الصادر سنة ١٩٢٩ » لسنة ١٩٣٣ كما هو منشور في العدد (٣٧٦) من الجريدة الرسمية » ·

عوده بك — لقد دققت المادة الثالثة عشرة من قانون تشكيلات المحاكم باللغة الانكليزية ، لانه من المعلوم ان القوانين السابقة كانت توضع من قبل المستشار العدلي وتترجم الى العربية و يصادق عليها فوجدت ان الفقرة

التي جلبت نظر حضرة الاستاذ عادل بك وجعلته ان يتقدم باقتراحه لتعديل تلك المادة — ان في تلك المادة فقرة تفيد بأنه لوزير العدلية ان يضع انظمة تلغي احكام القوانين المتبعة — حالة كونه في الاصل اي في اصل المادة المذكورة تقول بأن لوزير العدلية الصلاحية بوضع انظمة تغير القواعد التي له الصلاحية بوضعها — وقد جاء بالترجمة العربية ما يخالف ذلك من حيث المعنى ·

لذلك ارى ان وضع هذا المشروع او عدمه سيان ، لان الاصل لم يكن مقصوداً فيه ان يكون لوزير العدلية الحق لوضع انظمة تلغي القوانين · ودليلي على ذلك الى هذه الساعة الحاضرة ان معالي وزير العدلية لم يصدر انظمة تبطل احكام القوانين المعمول بها · فاذا رأيتم ضرورة لوضع هذا التعديل او عدمه فليس هنالك من مانع ·

عادل بك — لو كان النص الانكليزي للقانون الذي افهمنا حضرة الاستاذ انه يحتوى على العبارة بالنص العربي ، مرعياً ومعتبراً ولو كانت وزارة العدلية حقيقة لم تقدم على سن انظمة تلغي بموجبها احكام قوانين مرعية — كما كنت بينت ذلك تفصيلاً عند البحث حول هذا الموضوع — لكان جميع ما تفضل به عوده بك جدير بالنظر والاعتبار · ولكن طالما النص العربي الاصلي المعتبر يحتوي على عبارة صريحة — بأنه يجوز لوزير العدلية ان يسن انظمة تلغي بموجبها احكام القوانين · لهذا كانت الضرورة بمكان ان يسن قانون لمنع وزير العدلية عن مثل هذه الصلاحية التي لا مثيل لها في سائر اقطار العالم · هذا وان وزارة العدلية الموكول اليها تلك الصلاحية قد تنازلت عنها ، ووضعت هذه الفقرة القانونية وقدمتها للمجلس كمشروع · فلا انتظر والحالة هذه من عوده بك ان يكون (ملكياً اكثر من الملكي) ·

عوده بك — قصدت من بياناتي هذه ، الايضاح للمجلس العالي بأن مقصد المادة (١٣) معروفة ومعلومة لدى وزير العدلية ولم يتخطاها · واما قيام الوزارة بتقديم هذا المشروع فهو نزولاً عند ارادة المجلس ورغبته · ومن حيث النتيجة كما عرضت ليس من بأس وضع هذه الفقرة ام عدمها لأنها لا تزيد ولا تنقص ·

« فقرر المجلس احالته على لجنة القوانين »

توفيق بك — عندنا سؤال العضو قاسم بك الهنداوي حول موضوع تعديل المعاهدة الاردنية — البريطانية اتلوه على مجلسكم العالي :

فخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

اعتقد ان الوقت الذي انقضى على رفع قرار المجلس التشريعي لاعتاب صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم بتأييد الحكومة على طلب تعديل المعاهدة انه كاف للسؤال من فخامتكم عما تم بهذا الشأن ·

وعليه ارجو التفضل باعلامنا عما هو مسؤول عنه ·

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا مولاي المعظم ·

٣٠—٢—١٩٣٣

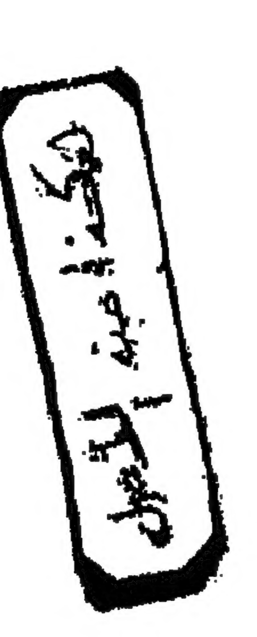
عضو المجلس التشريعي
قاسم الهنداوي

جواب الحكومة عليه :

بعد ان رفع قرار مجلسكم الموقر الى صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ ، تفضل سموه ايّده الله ، فخابر بتاريخ ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٣٢ فخامة المندوب السامي لشرق الاردن الذي كان حتى ذلك الحين ، لا يرى من المستطاع ايصال الاقتراح المتعلق بتعديل الاتفاقية الاردنية — البريطانية الى حكومة جلالته ووافاه برغبة سموه العالي وتمنيات المجلسين التشريعي والتنفيذي في ارسال هذا الاقتراح الى الحكومة المشار اليها ، فتلقى من فخامته جواباً مؤرخاً في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٣ جاء فيه انه سيبعث بتلك المقترحات الى وزارة المستعمرات بكل سرور في القريب العاجل ولم يمض على ذلك وقت كاف لنستوضح عما تم في الامر ٠

حسين باشا الطراونه — لا يخفى انه كانت بلاد شرق الاردن في عهد الدولة العثمانية والحكومة العربيـة الفيصلية مربوطة في سوريا وجزؤ منها ٠ وعند استيلاء فرنسا عليها الاخير ، خاطرنا في انفسنا وقطعنا علاقتنـا منها ، حباً في الاستقلال اعتماداً على الله وعلى انفسنا وقبل ان نرتكز على قوة ما ، كنا نوالي الدولة البريطـانية ونستشيرها في امورنا ، لكونها حليفة العرب وقطعت لنا وعوداً خاصة في استقلال شرق الاردن ، ما عدا الوعود العامة التي قطعتها الى المغفور له جلالة المرحوم الملك حسين ٠ الى ان شرف سمو الامير عبد الله واتفق معها على تشكيل حكومة فيها و بعد ان عهدت جمعية الامم الى الدولة البريطانية بالانتداب عليها حضر مندوبها السامي في فلسطين وصرح في حفلة رسمية بعمان في ٢٥ نيسان سنة ١٩٢٣ خلاصته اعتراف حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بعد موافقة جمعية الامم بوجود حكومة مستقلة في شرق الاردن تحت حكم سمو الامير عبد الله بشرط ان تكون دستورية ٠ وفي ٢٢–٨–١٩٢٨ اكد دولة المعتمد البريطاني في عمان ذلك التصريح رسمياً ٠ وبناء على الرغبة في استقلال البلاد كان القسم الاعظم من الشعب الاردني قاطع التسجيل والاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي بالدورة الاولى احتجاجاً على تصديق المعاهدة من قبل المجلس التشريعي ، لما فيها ما يخالف تلك الوعود والتصريحات العديدة وما يصادم الحياة الدستورية المعترف فيها ٠

وبالرغم عن تصديقها من المجلس التشريعي السابق فقد احتفظ في شروط تعـديل بعض موادها فأصبح والحالة هذه ان تصديقها على شرط التعديل ومنذ سنتين تقريباً رفعت الحكومة الحاضرة مذكرتها في تعديل قسم منها لسمو الامير المعظم ، و بالطبع ان سموه فاوض في تعديلها وأخيراً كان بعض الزملاء سألوا الحكومة وطلبوا منها اطلاع المجلس العالي على المذكرة المشار اليهـا في جلسة سرية ، و بالاتفـاق قرر تأييدها ورفع قراره لاعتاب سمو الامير المعظم بواسطة وفد مؤلف من اعضاء الحكومة والاعضاء المنتخبين والوفد عرض رغبـة المجلس والشعب لسموه في تعديلها ٠ وقد مضت مدة مديدة على ذلك تنوف السبعة اشهر تقريبـاً ونحن والشعب ننتظر بفارغ الصبر تعديل معاهدة قضت على حياة البلاد السياسية والاقتصادية معاً لكونها تلتزم الجانب الواحد ومع كونها جائرة تتضمن اعتراف انكلترا نفسها بأنه لا مانع يمنع الطرفين المتعاقدين من تعديلها من وقت الى آخر بعد تصديقها بالتسويف والتردد عنه ، بعد الوعود والتصريحات بالاستقلال الدستوري والطلبات المتوالية



من قبل سمو الامير المعظم والحكومة والمجلس والشعب ومؤهلاتنا التي تخول لنا طلب تعديلها على اساس الحياة الدستورية المعترف بها من قبل الدولة البريطانية والتي برهنا فيها عن اباقتنا الى حفظ الامن والنظام بالبلاد والقوة المالية التي اظهرناها من العجز على امل الاستقلال النزيه ٠ كل ذلك يجعلنـا في ريبة من الصديقة بريطانيـا العظمى التي نريد ان نكون من اصدقائها المخلصين الى امد بعيد نتبادل الولاء والاخلاص ، وهي الدولة التي وقع التفاهم بينها و بين العرب عامة وشرق الاردن خاصة وتستفيد عن طريقنا مادياً ومعنوياً دون سائر الدول واكثر من بقية الامم الموالية لها ٠ ولذلك نستغرب هذا التسويف والتردد منها و يجعلنا في حالة اليأس من عدم الوفاء بالوعود ٠ و بما ان الشعب الاردني ينتظر تعديلها في فارغ الصبر ولا مندوحة لنا عن الاصرار على طلب التعديل المرغوب بالقريب العاجل لذلك اطلب بالحاح التأكيد على تعديلها بصورة تضمن حقوق الطرفين لتبادل المنافع المتقابلة النزيهة والتي لا تمس في كرامة السيادة القومية ٠ ولا اظن ان تعديلها يضر في مصالح الصديقة بريطانيا وليس هو عليها بعسير اذا احسنت النية لنا ٠

قاسم بك الهنداوي – قبل كل شئ لا يسعني الآن ان ارفع آيات الشكر الجزيل باسم الشعب الاردني الى صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم اطال الله عمره وأبقاه ، لما تفضل به سموه العالي من الطلب فيما يصبوا اليه شعبه المطيع المخلص الى سموه العالي ٠ و بعد هذا مضى على تشكيل هذه الحكومة سنتين وما يقارب نصف شهر واعلنت عند تبوئها كراسي الحكم برنامجها المعلوم ، وعلى ما اعلمت ظهر للجميع انها لم تبطئ في تقديم مذكرتها المبحوث عنها الى المراجع العليا بطلب تعديل المعاهدة الاردنية التي كان من ضمن برنامجها و كان المجلس التشريعي بين كل آونة واخرى يطلب تعديل المعاهدة ، بالنظر لما يشعر به الشعب من حيف بعض نصوصها ٠ ورغم ما ذكرته من تأكيد الحكومة مرات وتأكيد المجلس بطلب التعـديل المطلوب وطلب المجلس والحكومة بأن واحد لتعديلها من سنتين ٠ فلم نحصل على فائدة محسوسة ٠ ما بين عمان والقدس استغرقت المطالبة اكثر من سنتين هذا مع ان البلاد الاردنية سمو اميرها وحكومته وشعبه بالاجماع يطلبون التعديل ٠ !

ذكر الاخ حسين باشا بقوله الصديقة بريطانيا العظمى ، نعم صديقة ونعم اننا خطبنا ودها من وراء البحار وحارب بنا اكبر دولة اسلامية شرقية من اجل استقلالنا لا من اجل حبنا للانكليز فقط ٠

نعم اصدقاؤنا ونحترمهم ولكن اذا احترمونا ٠ وما اعني انهم يحترمونا بالتشريفات او غيرها ولكن الاحترام هو اعطاء الحق لصاحبه ٠

فماذا نقول لهؤلاء النبلاء ، لهؤلاء الحلفاء ، لهؤلاء الاصدقاء الذين وعدونا بتعديل المعاهدة ٠ ونفس المعاهدة تنص على انه يجوز للمتعاقدين التعديل فيها من وقت الى آخر ٠ افلم يحن الوقت الذي يوجب تعديلها ؟ بلى فقد جاء الوقت ٠ لذلك ارجو وأطلب من الحكومة ان لا تدع فرصة الآن ونطالب ونؤكد على طلبات المجلس التشريعي بشأن تعديلها ٠

توفيق بك – كل من تبصر في قولي وهو خلاصة مختصرة من المخابرات الجارية التي لا يجوز لي ان اطلعكم عليها في جلسة علنية كهذه يتبين له اننا مشينا خطوة واسعة في الموضوع ، لان فخامة المندوب السامي كان حتى